



CME/40/3 Corr.  
Madrid, April 2015  
Original: English

## لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط

الاجتماع الأربعون

دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٥ مايو/أذار ٢٠١٥

### ٣. تقرير الأمين العام

#### مقدمة

١. يقدم هذا التقرير إلى الاجتماع الأربعين للجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط. وهو يتطرق إلى المواضيع الآتية:

- أ. السياحة الدولية في ٢٠١٤ و ٢٠١٥،
- ب. إدراج السياحة على الأجندة العالمية، و
- د. الشؤون الإدارية والمالية.

#### أولاً. السياحة الدولية في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥

٢. **السياحة الدولية في عام ٢٠١٤:** بقي الطلب على السياحة الدولية قوياً عام ٢٠١٤ وفقاً لعدد كانون الثاني/يناير من بارومتر السياحة العالمية الصادر عن منظمة السياحة العالمية. ولقد بلغ عدد السياح الدوليين (زوار المبيت) ١,١٣٨ مليون سائح، متخطياً بـ ٥١ مليون سائح العدد المسجل عام ٢٠١٣. ومع ارتفاع نسبة ٤,٧ في المئة، تكون هذه السنة الخامسة على التوالي على تحقيق نموٍ يفوق المتوسط منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩. كما تفوقت الإقتصادات المتقدمة (٥,٧+ في المئة) على الإقتصادات الناشئة (٣,٦+ في المئة) من حيث الأداء، وذلك على غرار العام ٢٠١٣.

٣. **على صعيد الأقاليم،** سجّل أكبر معدل نمو في الأمريكيتين (٧+ في المئة) وآسيا والمحيط الهادئ (٥+ في المئة)، في حين سجّلت مناطق أوروبا (٤+ في المئة) والشرق الأوسط (٤+ في المئة) وأفريقيا (٢+ في المئة) نمواً بوتيرة أكثر تواضعاً. أما على صعيد الأقاليم الفرعية، فحققت أميركا الشمالية (٨+ في المئة) أفضل النتائج، تليها آسيا الشمالية والشرقية، جنوب آسيا، أوروبا الجنوبية والمتوسطة، أوروبا الشمالية، ومنطقة الكاريبي، حيث شهدت جميعها ارتفاعاً بنسبة ٧ في المئة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

منظمة السياحة العالمية - وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة

- ٤ . وأسوءاً بالسنوات الأخيرة، من المتوقع أن يواكب نمو إيرادات السياحة الدولية لعام ٢٠١٤ على نحوٍ وثيق نمو أعداد الوافدين (وستصدر نتائج العام ٢٠١٤ لإيرادات السياحة الدولية نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥). وعام ٢٠١٣، بلغت إيرادات السياحة الدولية ١,١٩٧ مليار دولار أميركي، مع زيادةٍ بنسبة ٢٣٠ مليار دولار مقارنةً بمستويات ما قبل أزمة العام ٢٠٠٨.
- ٥ . وشهدت أوروبا (+٤ في المئة)، وهي أكثر الأقاليم المقصودة في العالم لكونها تستقطب ما يزيد عن نصف إجمالي السياح الدوليين، ارتفاعاً في عدد الوافدين بواقع ٢٢ مليون سائح ليبلغ إجمالي الوافدين إليها ٥٥٨ مليون سائح. ويفضل هذه الأرقام، كانت السياحة من المساهمين الأساسيين في إنتعاش الإقتصاد الأوروبي. ولقد تصدرت أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية والمتوسطة ترتيب النمو (+٧ في المئة لكل منهما)، في حين أتت النتائج أكثر تواضعاً في أوروبا الغربية (+٢ في المئة). أما أعداد الوافدين إلى أوروبا الوسطى والشرقية (٠ في المئة)، فبقيت على حالها بعد ثلاث سنواتٍ من النمو الملحوظ.
- ٦ . ارتفعت أعداد السياح الدوليين الوافدين في آسيا والمحيط الهادئ (+٥ في المئة) بنسبة ١٣ مليون سائح، حيث بلغ العدد الإجمالي ٢٦٣ مليون سائح. وسُجِّل الأداء الأفضل في شمال شرق آسيا وفي جنوب آسيا (+٧ في المئة لكليهما). ونمت أعداد الوافدين في أوقيانوسيا بنسبة ٦ في المئة، في حين تباطأت وتيرة النمو في جنوب شرق آسيا (+٢ في المئة) مقارنةً بالسنوات الفائتة.
- ٧ . القارة الأميركية كانت المنطقة الأفضل من حيث الأداء النسبي مع نموٍ بلغ ٧ في المئة، حيث إستقبلت ١٣ مليون سائحٍ دولي إضافي ليصل إجمالي السياح إلى ١٨١ مليون سائح. وقادت هذا النمو أميركا الشمالية (+٨ في المئة) ومنطقة الكاريبي (+٧ في المئة). أما أعداد الوافدين إلى أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية (+٦ في المئة لكليهما) فضاغت معدّل النمو المسجّل عام ٢٠١٣ وتخطت بشكلٍ ملحوظ المعدّل العالمي.
- ٨ . نمت أعداد السياح الدوليين في أفريقيا بنسبةٍ تُقدَّر بـ ٢ في المئة، ما يوازي ارتفاعاً قدره مليون سائحٍ. ووصل إجمالي عدد السياح في المنطقة إلى ٥٦ مليون سائح. وفي حين أن نسبة الوافدين إلى شمال أفريقيا كانت ضعيفة (+١ في المئة)، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء تزايداً في أعداد السياح الدوليين بنسبة ٣ في المئة بالرغم من تفشي فيروس إيبولا في بعض البلدان في غرب أفريقيا. وينبغي قراءة المعطيات المتعلقة بأفريقيا والشرق الأوسط بحذر نظراً لإرتكازها إلى بياناتٍ محدودة ومتقلّبة.
- ٩ . أظهرت السياحة الدولية في الشرق الأوسط (+٤ في المئة) بوادر إنتعاش بعد ثلاث سنواتٍ متتالية من التراجع في أعداد الوافدين، وحُقِّقت نتائج جيّدة في معظم المقاصد. ولقد استقطبت المنطقة مليوني سائحٍ إضافي ليصل إجمالي عدد الوافدين إلى ٥٠ مليون سائح.
- ١٠ . وفي ما يتعلّق بالسياحة المغادرة وفقاً لقياسها بحسب الإنفاق السياحي الدولي، تشير البيانات المتاحة للعام ٢٠١٤ إلى أن إنتعاش الأسواق المصدّرة التقليدية قد عوّض عن تباطؤ الأسواق الناشئة الكبرى التي كانت تدفع بعجلة النمو السياحي في السنوات الفائتة.

١١. إزدادت معدلات الإنفاق من قبل الصين التي تُعتبر السوق المصدرّة للسياح الأولى في العالم من حيث الإنفاق بنسبة ٢٨ في المئة عام ٢٠١٤. أما بالنسبة إلى الأسواق الناشئة الأساسية الأخرى، فقد الإتحاد الروسي (-٦ في المئة في الأرباع الثلاثة الأولى) الزخم عام ٢٠١٤، بينما تمكّنت البرازيل من النمو بنسبة ٢,٥ في المئة على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأميركي مقابل الريال البرازيلي وتباطؤ النمو الإقتصادي. ومن بين الأسواق العشرة الأوئل، شهدت بعض الأسواق الناشئة الأصغر حجماً نمواً ملحوظاً في الإنفاق، حيث سجّلت المملكة العربية السعودية والهند والفلبين وقطر جميعها ارتفاعاً بنسبة ٣٠ في المئة وما فوق.

١٢. ونما الإنفاق بنسبة ٦ في المئة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ثاني أكبر سوق مصدرّة للسياح في العالم. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى الانتعاش المسجّل في فرنسا (+١١ في المئة) وإيطاليا (+٦ في المئة) والمملكة المتحدة (+٤ في المئة في الأرباع الثلاثة الأولى). وخلافاً لذلك، إن الإنفاق في ألمانيا التي تشكل ثالث أكبر سوق مصدرّة للسياح قد راوح مكانه بعض الشيء (+١ في المئة).

## ثانياً. إدراج السياحة على الأجندة العالمية

١٣. تواصل حملة الكتاب المفتوح حول السفر والسياحة لمنظمة السياحة العالمية والمجلس العالمي للسفر والسياحة تقدّمها. في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥ وصل إجمالي عدد رؤساء الدول والحكومات الذين استلموا الكتاب المفتوح منذ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى ٧٣، من بينهم سبعة من اقليم الشرق الأوسط (حسب التاريخ): البحرين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان والكويت ولبنان.

١٤. سيُعقد الاجتماع السادس لوزراء السياحة في مجموعة العشرين في تركيا في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تماشياً مع رئاسة تركيا لمجموعة العشرين. وهو سيشكل فرصة فريدة من نوعها للمضي في توطيد التعاون ما بين دول مجموعة العشرين في مجال السياحة ولتعزيز إسهام هذا القطاع في تحقيق نمو إقتصادي أكثر شمولاً، وخاصةً من خلال خلق فرص العمل اللائق. ووفقاً لأولويات رئاسة مجموعة العشرين، من المقترح أن يناقش الاجتماع السادس لوزراء السياحة سبل مواجهة السياحة للتحديات المتأتمية عن "النمو بلا الوظائف"، مع التركيز بصورة خاصة على السياسات التي تعزّز المساواة ما بين الجنسين، وتتطرق إلى بطالة الشباب وترتقي بكفاية المهارات وريادة الأعمال والإستثمار من أجل إطلاق العنان للوظائف والنمو. ولأجل هذه الغاية، ستعمل منظمة السياحة العالمية ومنظمة العمل الدولية على إعداد وثيقة معلومات أساسية بمشاركة دول مجموعة العشرين.

١٥. تواصل الأمانة العمل على الإرتقاء بمكانة السياحة بشكلٍ منسقٍ في أجندة منظومة الأمم المتحدة وكذلك في أجندة المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الصدد، قررت أمانة منظمة السياحة العالمية تعيين موظف اتصال من قبلها في جنيف إعتباراً من الأول من آذار/مارس ٢٠١٥. ومن جملة الأنشطة المنفّذة أو المقرّرة ضمن هذا المجال من العمل، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- (أ) إقتراح تسمية سنة ٢٠١٧ السنة الدولية للسياحة من أجل التنمية والسلام: تعمل منظمة السياحة العالمية مع الدول الأعضاء بغرض النّقدّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقتراح الإحتفال بسنة ٢٠١٧ كالسنة الدولية للسياحة من أجل التنمية والسلام. وإنها لمفارقة جيّدة، لكون هذا التاريخ يأتي بعد ٥٠ عاماً على إعلان الأمم المتحدة سنة ١٩٦٧ السنة الدولية للسياحة تحت شعار: "جواز السفر من أجل السلام".
- (ب) إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة المُعتمد في مؤتمر ريو ٢٠٠٠ كإطارٍ للعمل: إن السياحة المستدامة هي أحد البرامج الخمس الأولى المشمولة ضمن إطار السنوات العشر، إلى جانب تقديم المعلومات للمستهلك، أنماط العيش المستدامة والتعليم، المشتريات العامة المستدامة، والمباني وأعمال البناء المستدامة. ولقد أُطلق برنامج السياحة المستدامة في يوم السياحة المسؤولة خلال سوق السفر العالمي (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، لندن، المملكة المتحدة) بحضور منظمة السياحة العالمية، قائدة البرنامج، والمغرب وفرنسا وجمهورية كوريا، وهم قادة البرنامج بالمشاركة (أنظر الوثيقة (CE/100/3(I)(e)).
- (ج) أهداف التنمية المستدامة: نتيجةً للجهود المتضافرة لأمانة منظمة السياحة العالمية ومكتب الإتصال في الأمم المتحدة في نيويورك، يتضمن الإقتراح الحالي لأهداف التنمية المستدامة العديد من الغايات المتعلقة بالسياحة المستدامة ضمن أهداف النمو الإقتصادي، الإستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج، المحيطات، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد بوشرت المرحلة التالية من المفاوضات الحكومية الدولية حول خطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وسوف تستمر حتى تموز/يوليو ٢٠١٥ حيث من المتوقع أن يُصار إلى الإتفاق على الخطة من قبل الدول الأعضاء ومن ثم رفعها لكي تُعتمد في قمة رؤساء الدول والحكومات المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (أنظر الوثيقة (CE/100/3(I)(e)).
- (د) أجندة السياحة والأمن: عزّزت منظمة السياحة العالمية تعاونها مع الوكالات والمنظمات الأممية المعنية بهذا المجال بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة و فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بغية تعزيز الأمن السياحي. كما إنضمت منظمة السياحة العالمية عام ٢٠١٤ إلى الفريق العامل التابع لفرقة العمل والمعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، الأهداف المعرّضة للخطر، الإنترنت والأمن السياحي (أنظر الوثيقة (CE/100/3(I)(e)).
- (هـ) إسهام السياحة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية: السياحة المستدامة هي واحدة من المجالات ذات الأولوية التي أُدرجت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعنونة إجراءات العمل المعجلّ للدول الجزرية الصغيرة النامية (والمعروفة أيضاً باسم "مسار ساموا") والتي تشمل كوكبةً واسعة من مجالات العمل. ولقد إضطلعت منظمة السياحة العالمية بدورٍ هام وساهمت بشكلٍ كبير في العديد من الفعاليات خلال المؤتمر (أنظر الوثيقة (CE/100/3(I)(e)).
- (و) القرار المتعلق بـ"تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة" الذي إعتمد بتوافق الآراء خلال الدورة التاسعة والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة وبرعاية ١٠٧ من الدول الأعضاء.

(ز) المؤتمر العالمي لمنظمة السياحة العالمية واليونسكو حول السياحة والثقافة - إقامة شراكة جديدة المنعقد في سيام ريب، كمبوديا من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. جمع المؤتمر ما يزيد عن ٩٠٠ مشارك، بما في ذلك أكثر من ٤٥ وزيراً ونائب وزير للسياحة والثقافة، إضافةً إلى خبراء دوليين ومتحدثين وضيوف من ١٠٠ دولة. ولقد أفضى إلى إعلان سيام ريب حول السياحة والثقافة الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى بلورة إطار جديد للتعاون ما بين السياحة والثقافة ينطوي على مشاركة فاعلة من جانب المجتمعات المضيفة والزوار والقطاعين العام والخاص، ويضع سلسلةً من الإلتزامات تشمل المجالات الرئيسية الأربعة التي نوقشت في المؤتمر وهي: السياحة والتراث الثقافي، الدروب الثقافية، الروابط ما بين السياحة والثقافات الحية والصناعات الإبداعية، ومساهمة السياحة الثقافية في التنمية الحضرية (أنظر الوثيقة CE/100/3(I)(e) والموقع الإلكتروني [tourismandculture.org](http://tourismandculture.org)).

١٦. الدورة الحادية والعشرون للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية: تتعقد الدورة الحادية والعشرون للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في مدين، كولومبيا، من ١٢-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ تحت شعار "السياحة: تعزيز النمو الشامل والتحوّل الإقتصادي"، وهي ستشكل فرصة أساسية للإرتقاء بقيمة القطاع السياحي في الأجندة العالمية لناحية التصدي للتحديات على غرار الموصولية والتغير المناخي والتنمية والسلم والإدماج الإقتصادي.

### ثالثاً. المسائل الإدارية والمالية

١. تلاحظ الأمانة مع التقدير للجهود التي بذلتها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية، وفي بعض الحالات، لتسديد المتأخرات المتركمة، وبخاصة في السياق الاقتصادي الحالي. في الوقت ذاته، وفي ظل التراجع في معدل جباية رسوم العضوية والحاجة الماسة إلى زيادة التمويل من صندوق رأس المال العامل عام ٢٠١٤، يدعو الأمين العام جميع الأعضاء إلى تسديد اشتراكاتهم في الوقت الملائم، نظراً إلى أنه من دون وسائل مالية منتظمة يوفّرها الأعضاء، لن تتمكن المنظمة من العمل على نحو ملائم ومن إنجاز برنامج عملها بفعالية.

٢. وفي ما يتعلق بالوضع المالي لعام ٢٠١٥، سوف تُقدّم خطة دخل ومصروفات إلى المجلس التنفيذي في دورته المئة، إثر المخصصات المعتمدة والدخل المتوقع - يُقدّر الدخل بمبلغ ١٣,١٧٠,٠٠٠ يورو في حين أن النفقات محدّدة بمبلغ ١٣,١٧٠,٠٠٠ يورو (٩٨ في المائة من الميزانية المعتمدة).

٣. وأماً بالنسبة إلى إغلاق السنة المالية ٢٠١٤، فقد وُضعت الحسابات وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام للمرة الأولى، بناءً على طلب الأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية. وقد جرت عملية طويلة تطلّبت موارد كثيفة لتكييف نظم المحاسبة والتبليغ في منظمة السياحة العالمية مع المعايير المذكورة، وضمان أن يبدأ العمل بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠١٤. كذلك، قام المراجعون الخارجيون لمنظمة السياحة العالمية (ألمانيا، والهند وإسبانيا) بمراجعة الحسابات خلال شهر مارس/آذار وخلصوا إلى أن الحسابات تعكس على النحو الواجب الوضع المالي للمنظمة وفقاً لمعايير المحاسبة المعنية. وسوف يُقدّم التقرير بشأن حسابات عام ٢٠١٤، مرفقاً بتقرير مراجعي الحسابات، إلى المجلس التنفيذي في دورته المئة.

٤. بلغ تنفيذ الميزانية في عام ٢٠١٤ نسبة ٩٩ في المائة من الاعتمادات المعتمدة في حين وصل الدخل إلى نسبة ٩٢ في المائة من مبلغ الميزانية. وقد تم سدّ الفجوة المقابلة من خلال اللجوء إلى صندوق رأس المال العامل وفقاً للاتحة المالية ١٠,٢ (ب). ويهدف هذا المستوى من التنفيذ إلى دعم العمل في منظمة السياحة العالمية في مجالات السياحة والثقافة، والسياحة والسلام، إضافةً إلى الحاجة إلى صياغة عمليات نقل محدّدة بين أبواب الميزانية. وقد قُدّمت عمليات النقل هذه بشكل خطي إلى لجنة البرنامج والميزانية، وبعدها إلى أعضاء المجلس التنفيذي للمصادقة عليها. وقد صادقت عليهما الهيئتان بشكل خطي، رغم أن تنفيذ الميزانية لعام ٢٠١٤ سوف يُقدّم رسمياً إلى المجلس التنفيذي في دورته المئة للمصادقة عليه، بعد توصية لجنة البرنامج والميزانية.

٥. ما زالت الأمانة ملتزمة إلى أعلى المستويات بتعزيز الجهود على صعيد زيادة الأموال من خارج الميزانية. وسوف يُقدّم الاقتراح لإنشاء مرفق السياحة من أجل التنمية إلى المجلس التنفيذي في دورته المئة كوسيلة تثبت أن منظمة السياحة العالمية مؤهلة للحصول على مساعدة ثنائية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، ما يعني أن الأموال التي تمرّ عبر المنظمة للمشاريع في البلدان المؤهلة الحصول على مساعدة إنمائية رسمية يمكن أن تعتبرها البلدان المانحة بمثابة مساعدة إنمائية رسمية.

٦. وبموجب تفويض من الدورة الثامنة والتسعين للمجلس التنفيذي، قُدّمت الأمانة المساعدة للجنة البرنامج والميزانية في تقييم التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والمراجعين الخارجيين. وسوف يُعرّض التقرير ذات الصلة الذي أعدته مجموعة عمل معنية بلجنة البرنامج والميزانية إلى هذه اللجنة في اجتماعها السادس.

٧. عملاً بقرار المجلس التنفيذي، سوف يُقدّم تقرير عن وظيفة المبادئ الأخلاقية في منظمة السياحة العالمية لعام ٢٠١٤ إلى المجلس التنفيذي في دورته المئة.

٨. أما في مجال الموارد البشرية، فقد تمّ ملء ثلاثة مناصب شاغرة: مسؤول برنامج، اتجاهات السوق السياحية؛ مساعد كبير للبرنامج، البرنامج الإقليمي للقارة الأمريكية؛ ومساعد كبير للبرنامج، العلاقات مع المؤسسات وحشد الموارد. علاوةً على ذلك، قُتحت حالياً الشواغر في وظائف رئيس برنامج، وبرنامج الميزانية والمالية ونائب مدير، والبرنامج الإقليمي لأفريقيا.

٩. وتدعو المنظمة مرةً أخرى جميع الأعضاء إلى الاستفادة من البرنامج القائم لبناء القدرات والذي يجوز بموجبه للأعضاء أن يقترحوا إقراض المسؤولين في المنظمة على أساس لا يستوجب التعويض. وينبغي توجيه الطلبات عبر البرامج الإقليمية ذات الصلة.

١٠. وأما في مجال المشتريات، تسعى المنظمة إلى أن تضع تدريجياً كتيباً لها، ونماذج عقود وغيرها من المستندات اللازمة لتقديم العروض وفقاً لمعايير الأمم المتحدة.